بعد مشادات استمرت أربع ساعات للخروج بأفضل الحلول

«البحرين المركزي» يصدر تعميماً للبنوك المحلية بخطة تنفيذ «بازل 3»

أصدر مصرف البحرين المركزي تعميما للبنوك المحلية بتاريخ 13 يونيو الجاري تضمن خطة التزام البنوك بمقررات بازل 3 لغاية العام 2019.

وذكر التعميم الصادر عن خالد حمد المدير التنفيذي للرقابة المصرفية في مصرف البحرين المركزي أن هذه لخطة تم أعدادها بعد مشاورات مطولة استمرت لمدة أربعة أعوام، حيث تكون مجاميع عمل مصرفية لكل من البنوك الإسلامية وبنوك التجزئة وبنوك الجملة لدراسة تأثيرات تطبيق المعايير على هذه البنوك.

ووفقا للتعميم المرسل للبنوك، فان التنفيذ الفعلي لمنهجية بازل 3 بدأت من قبل مصرف البحرين المركزي في نوفمبر 2012، حيث بدأ المصرف الطلب منها تقديم تقارير تتضمن تفاصيل التزامها بالمعايير المختلفة الواردة في بازل 3. وقد أرفق مع التعميم جدول يبين مسار تنفيذ معايير بزل 3 ابتداء من هذا العام ولغاية العام 2019، وهو عام الالتزام التام بمعايير الاتفاقية. ووضع الجدول مختلف المعايير والنسب المطلوب الالتزام بها فيما يخص معدل الديونية والحد الأدنى لرأس المال الأساسي والحد الأدنى لرأس المال زائدا الاحتياطيات ونسبة تغطية السيولة ونسبة صافي الأموال المستقرة.

ويتفق مراقبون أن صدور هذا التعميم يعني أن البنوك البحرينية باتت على أتم الاستعداد لتنفيذ معايير بازل 3، والتي تعتبر محصلة طبيعية لمواجهة التداعيات التي أعقبت الأزمة العالمية، والتي كشفت أن المصارف العالمية ونتيجة سعيها لتسجيل أقصى معدلات الربح، أفرطت في تقديم كميات ضخمة من القروض للأفراد وخصوصا في مجال الرهن العقاري من دون الاستناد إلى جدارة ائتمانية سليمة مع عدم الاخذ بالاعتبار مخاطر السيولة وكفاية رأس المال.

ولقد أثارت هذه الوضعية تساؤلات حول دور اتفاقية بازل «2» السابقة بالنسبة للقواعد الممارسات المصرفية السليمة وعدم تمكنها من منع حدوث هذه الأزمة او الحد من انتشارها، خصوصا وأن هناك نقاط ضعف كثيرة كانت بمثابة جرس إنذار والتي لعبت دورا بارزا في اضطرابات الأسواق، ومنها الابتكارات المالية المعقدة والإفراط في الاعتماد على تقديرات مؤسسات التصنيف الائتماني وبروز العديد من المشكلات في تعامل رأس المال التنظيمي مع التسنيد وإعادة التسنيد وضعف في الإفصاح عن المعلومات.

ومع استفحال الأزمة وامتداداتها وتشعباتها، وبينما كان العالم منهمكا في تقدير حجم الخسائر وحصرها

مصرف البحرين المركزي

بدأت الاتهامات تنهال على اتفاقية بازل السابقة ومعاييرها كونها لم تستطيع منع الكارثة، وبالتالي لم تتمكن من تحصين المصارف في مثل هذه الظروف وهي التي وضعت أساسا لهذا الغرض.

كما أن بعض البنوك الاستثمارية التي شهدت أثناء الأزمة صعوبات كبيرة نتيجة ارتكاز نموذج أعمالها على التطوير العقاري تمت مطالبتها بموجب تعديلات بازل الجديدة بإدخال تعديلات جذرية على نماذج أعمالها كون هذه التعديلات تربط تنويع مصادر الإيراد بمخاطر رأس المال، حيث انها تنص على وجوب تنويع مصادر الدخل، ليصبح هناك عدة مصادر للدخل غير النشاط الأساسي للبنك وهو النشاط المصرفي، بينما ترتبط بكفاية رأسمال المصارف.

وتلتزم التعديلات الجديدة على اتفاقية بازل «2» والتي سميت بازل «3» بأربع جوانب رئيسية هي السيولة ومخاطرة العملاء والمديونية وتقلبات الدورة الاقتصادية. وفيما يخص الجانب الأول، فان التعديلات الجديدة تهدف إلى تعزيز وضع السيولة لدى البنوك وتعزيز الإجراءات الرقابية عليها. ولكن القيود التي وضعتها على تعريف الأصول السائلة وعلى طبيعة مصادر التمويل التي يمكن استخدامها لتمويل نوع معين من الموجودات قد تسهم في تخفيض ربحية البنوك من عمليات الإقراض.

وفيما يخص الجانب الثاني، فان المعايير الجديدة سوف تطال بشدة أسواق المشتقات المالية والمؤسسات المالية التي لديها أنشطة كبيرة في مجال المشتقات المالية وصناديق التحوط، حيث تتطلب المعايير الجديدة وضع أوزان عالية لمثل هذه الأنشطة عند احتساب نسبة كفاية رأس المال، وبالتالي، ستفرض على البنوك الاستثمارية بالذات رفع رؤوس أموالها.

وفيما يخص الجانب الثالث، فان المعايير المعدلة سوف تساعد على التعرف على البنوك الخارجة عن المعايير، ولكنها بنفس الوقت تشجع البنوك على الابتعاد عن الأنشطة ذات المخاطر المتدنية والعائد المتدني لملحة الأنشطة الأكبر مخاطرة.

وفيما يخص الجانب الرابع تسعى التعديلات لتطبيق معايير في هيئة متطلبات رقابية لتحسين الجدارة الائتمانية للمصارف، وخاصة فيما يتعلق الأرباح أو الخسائر غير المحققة وكيفية إظهارها في حساب الدخل. وتهتم بازل «3» بآلية التعامل مع المشتقات المالية العالية المخاطر، والعمليات المحاسبية التي تتم خارج رحم موازنات الشركات.

وقد أكدت وكالة ستاندرد آند بورز ان مقترحات بازل 3 حول الإشراف على البنوك يمكن أن تقوي من وضع الميزانيات العمومية للبنوك الإسلامية، وأن تشعل أيضا قتيل تغيرات أساسية في نماذج أعمالها وتسعير منتجاتها. لكن الوكالة أكدت أنه في حال ثبتت البنوك هذه القواعد على النحو الذي اقترحت فيه، فإنها ستؤدي إلى خطر خلق عواقب غير مقصودة في أجزاء من النظام المالي.

وفيما يخص البنوك البحرينية، فان تطبيق معايير بازل 3 ستعزز من ملاءة البنوك المحلية سواء من حيث كفاية رأس المال أو من حيث الملاءة المالية للمصارف بشقيها التقليدي والإسلامي. كما أن البنوك والمؤسسات المالية في البحرين لن تتأثر كثيرا بتطبيق بازل 3 ولديها وقت كاف لتطبيق المعيار، وأن تأخير تطبيقه الملزم والكامل حتى العام 2019 أوجد متسعا من الوقت للمؤسسات المالية لتدبير أمورها، خصوصا وأن العديد من المصارف المحلية لديها ملاءة أعلى من المتطلبات الدولية.

كما أن البنوك المحلية في أوضاع جيدة لمواجهة متطلبات الاتفاقية، إذ إنه في الوقت الذي كانت فيه اتفاقية بازل «2» تطلب 8 في المئة كنسبة للملاءة المالية، فإن مصرف البحرين المركزي كان يطلب 12 في المئة، ومعظم البنوك هي قريبة من 20 في المئة.

وتتضمن الملاءة المالية الأموال التي يدفعها المساهمون، وهو رأس المال الأصلي علاوة على رأس المال الثانوي، وهو الذي يتم تجميعه عن طريق إصدار سندات أو أدوات مالية أخرى.

ويعكس استعداد البنوك البحرينية لتطبيق معايير بازل «3» المكانة المالية المرموقة التي تحتلها البحرين، خاصة أن البنوك الوطنية لم تتأثر كثيرا بالأزمة العالمية نتيجة محدودية تعرضها للأصول العالمية المتعثرة، وبالتالي صار بإمكانها التهيؤ سريعا للإيفاء بمتطلبات الاتفاقية.

ارتفاع الأصول الاحتياطية للبحرين إلى 4.9 مليارات دولار

ارتفعت الأصول الاحتياطية التي تخدم التجارة الدولية لمملكة البحرين إلى 4.9 مليارات دولار بنهاية العام 2012، مقارنة بنحو 4.2 مليارات دولار في 2011، بحسب تقرير لصندوق النقد الدولي.

وتخدم الأصول الاحتياطية، التجارة الدولية لمملكة البحرين؛ إذ من خلالها تستطيع استيراد احتياجاتها من السلع والخدمات من الدول الأخرى، ولا يمكن للدولة شراء سلعة من دولة أخرى ما لم يكن لديها احتياطي من العملات الأجنبية أو الذهب كوسيلة تبادل مقبول بها عالميا. والأصول الاحتياطية تستخدم فقط في المعاملات بين الحكومات والمصارف المركزية.

وأكد صندوق النقد الدولي في تقريره أن الأصول الاحتياطية لمملكة البحرين تعادل 18 في المئة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتغطي واردات 10 شهور من السلع التي تستوردها البحرين من دول العالم باستثناء واردات النفط.

ويشمل مبلغ الأصول الاحتياطية الذهب النقدي، والعملات الأجنبية، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

ويبدو أن ارتفاع أسعار السلع التصديرية أحدث أثراً إيجابياً على تدفق العملات الأجنبية الواردة إلى البحرين، وبالتالي على احتياطي المملكة من العملات الأجنبية التي تعتبر أهم الأدوات التي تمكن أي بلد من شراء واستيراد السلع من البلدان الأخرى.

وتحصل البحرين على عملات أجنبية ضخمة من بيع النفط ومشتقاته، والغاز المسال، والمنتجات البتروكيماوية، والألمنيوم وغيرها من المنتجات التصديرية.

ويؤكد اقتصاديون أن تحسن أسعار منتجات البحرين التصديرية سيؤدي إلى تعزيز الاحتياطي الذي من شانه الحفاظ على سلامة الوضع المالي للبلاد والمساهمة في حصول البحرين على تسهيلات مالية بشروط ميسرة نسبيا. ويتركز أكثر من 94 في المئة من الاحتياطي العام من القطع الأجنبي إلا أنه لا يوجد تفصيل عن نوعية العملات. ولكن يعتقد أن نسبة كبيرة منها من نصيب الدولار باعتبار أن الاقتصاد البحريني مرتبط بالعملة الأميركية وخصوصا صادرات النفط والألمنيوم والبتروكيماويات.

السوق تكبدت خسائر بـ59 مليار ريال في جلسة واحدة

محللون: الأوضاع الجيوسياسية تضغط على الأسهم السعودية

تكبدت سوق الأسهم السعودية خلال تعاملاتها أمس خسائر فادحة لم يعهدها المتعاملون منذ أكثر من عامين، يأتي ذلك وسط تراجع حاد منيت به غالبية أسهم الشركات المدرجة، التي لامست النسبة القصوى من الانخفاضات عند 10 في المئة، وسط ارتفاع ملحوظ في حجم السيولة النقدية المتداولة.

وأثارت الأوضاع الجيوسياسة في المنطقة العربية مخاوف المتداولين في سوق الأسهم السعودية، بحسب تقرير نشرته صحيفة الشرق الأوسط، الأمر الذي قاد بالتالي إلى خسارة مؤشر السوق لأكثر من 329 نقطة في جلسة تداول واحدة، يأتي ذلك عقب ارتفاعات جيدة كان قد حققها مؤشر السوق خلال الأسبوعين الماضيين، نجح من خلالها في اختراق عدد من نقاط المقاومة.

وفقدت سوق الأسهم السعودية خلال تعاملاتها يوم أمس نحو 59.2 مليار ريال من قيمتها السوقية «15.7 مليار دولار»، فيما كسر مؤشر السوق العام نقاط دعم مهمة كانت تقف عند مستويات 7600، و7500، و7400، و7300 نقطة على التوالي، إلا أن كسر منطقة 7400 كان يمثل مصدر القلق الأكبر لدى المهتمين بالتحليل الفني في تعاملات السوق السعودية.

من جهته قال الدكتور سالم باعجاجة أستاذ المحاسبة في جامعة الطائف «التراجعات التي شهدها مؤشر سوق الأسهم السعودية أمس، كانت تراجعات مبالغ فيها، ومن المفترض أن لا يكسر مؤشر السوق نقاط الدعم بهذه السهولة».

وأرجع الدكتور باعجاجة الخسائر الفادحة التي منيت بها بسوق الأسهم السعودية أمس، إلى الأوضاع الإقليمية، مبينا أن استمرار التوترات في المنطقة يؤثر بشكل كبير على أسواق المال، إلا أن الغريب أن سوق الأسهم السعودية كانت من أكثر

متداولون يراقبون حركة السوق السعودي

أسواق المنطقة تراجعا وحدة في الانخفاضات، وهو أمر غير مبرر على وجه الإطلاق.

وشهدت سوق الأسهم السعودية يوم أمس تراجع 154 شركة مدرجة، في حين خالفت أسهم شركتي هرفي للأغذية، والحكير، هذه التراجعات من خلال ارتفاعهما بما نسبته 1.28 في المائة، و1.16 في المائة على التوالي، فيما تكبدت معظم شركات السوق خسائر فادحة تصل إلى النسبة القصوى من التراجعات.

وقال المحلل المالي محمد العمران في تصريحات لصحيفة اليوم السعودية، إن التبرير الوحيد لهبوط سوق الأسهم اليوم هو المخاطر السياسية المرتفعة بسبب الأحداث في سوريا وقرار تسليح المعارضة، لافتا إلى أن أن السوق بالغت جدا في ردة الفعل أمس.

من جهته قال المحلل المالي الدكتور علي التواتي : «السبب في هبوط السوق هو دخول فصل الصيف والركود فيه في هذه الفترة، لأن المحافظ لابد ان تخفف من حمولتها صيفا لعدم وجود التركيز على سوق الأسهم وعلى مستوى دول العالم ايضا حتى ان الأسواق الامريكية شهدت في الايام الماضية خسائر كبيرة».

وأكد التواتي ان سبب الهبوط هو التركيز في الصيف على نشاطات أخرى مثل النشاطات السياحية، ايضا إعادة ترتيب المحافظ والاحتفاظ بقدر كبير من السيولة، تحسبا لأية تطورات

«مبرد» تمدد مذكرة التفاهم مع «البيت الجميل» لتطوير أرض

أعلنت الشركة السعودية للنقل والاستثمار «مبرد» قبول طلب شركة «البيت الجميل للمقاولات» تمديد مدة مذكرة التفاهم لثلاث أشهر تبدأ اعتبارا من 17 يونيو 2013 حتى تاريخ 6 نوفمبر 2013، وذلك لاستثمار وتطوير أرض الشركة الواقعة شرق الرياض. وبحسب بيان لشركة «مبرد» على «تداول»، فإنها وافقت على إعفاء شركة «دريك آند سكل للإنشاءات» من تقديم عرضها لاستثمار وتطوير وفتح آفاق جديدة لأرض الشركة الواقعة بحي القادسية شرق مدينة الرياض، بناءً على طلبها.

جدير بالذكر أن الشركة وقعت في فبراير الماضي مذكرة تفاهم مع كل من شركة «دريك آند سكل للإنشاءات» وشركة «البيت الجميل للمقاولات» لتطوير واستثمار وفتح آفاق جديدة لأرض الشركة الواقعة بحي القادسية شرق مدينة الرياض، مدتها ثلاثة أشهر قابلة للتمديد. وكانت شركة «مبرد» قد بدأت أغسطس الماضي في دراسة عدد من العروض المقدمة من الشركات المتخصصة بهدف الاستغلال الامثل لأرض الشركة الواقعة شرق منطقة الرياض حي القادسية والتي تقدر مساحتها بـ 60.2 ألف متر مربع.

«المركزي» يدرس إنشاء وحدة «الحوكمة الشرعية»

يدرس مصرف الإمارات المركزي حالياً إنشاء وحدة «الحوكمة الشرعية» لتنظيم عمل المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية للبنوك التجارية، بناءً على طلب رسمي من اتحاد المصارف. وقال مصرفي مطلع، إن المصارف الإسلامية طلبت من اتحاد المصارف مخاطبة المركزي لتأسيس «وحدة شرعية» تتبع المصرف المركزي تهدف إلى توحيد المعايير والأطر المنظمة لعمل المصارف الإسلامية، مشيراً إلى وجود اختلاف بين الهيئات الشرعية للمصارف، فالخدمات والمعايير التي تجيزها بعض الهيئات ترفضها هيئات أخرى، لذا لزم الأمر وجود وحدة "الحوكمة الشرعية" لتمثل المرجع النهائي للمصارف في حال وجود اختلاف على منتج معين.

وأوضح المصدر أن وجود هذه الوحدة أصبح ضرورة في ظل تنامي الطلب على الصيرفة الإسلامية التي تشهد نمواً بواقع 20 في المئة سنوياً في الإمارات، لشدة الإقبال على المنتجات التي تبتكرها حتى من الفئات غير المسلمة، لافتاً إلى أن النوافذ الإسلامية للبنوك التجارية تسهم بنحو 10 إلى 15 في المئة من أرباحها.

وشدد المصدر على أهمية التعاون بين المؤسسات العالمية الإسلامية كضرورة أساسية لتقديم خدمات تستطيع استقطاب المزيد من العملاء ومنافسة البنوك التقليدية في الصفقات المالية الدولية الكبيرة. يذكر أن الحجم المتوقع لسوق الصيرفة الإسلامية عالمياً يقدر بنحو 3 تريليونات دولار بينما يقدر الحجم الحالي بنحو 1.3 تريليون دولار.

تصنيف «مجموعة عبد اللطيف العيسى» في المرتبة العاشرة بقائمة «فوربس»

ناصر القحطاني

تم تصنيف شركة مجموعة عبد اللطيف العيسى القابضة «AAGH»، الرائدة في مبيعات وخدمات وتمويل وتأجير السيارات في المملكة العربية السعودية، في المرتبة العاشرة ضمن قائمة «أقوى 100 شركة تأثيرا في العالم العربي» من مجلة فوربس. والجدير بالذكر أن مجلة فوربس هي إحدى الجهات الرائدة والموثوقة عالميا في نقل أخبار الأعمال والمعلومات المالية. وقد تناول الاستطلاع الذي أجرته مجلة فوربس الشركات الخاصة غير المدرجة في أنحاء العالم العربي، مع تركيز خاص على الشركات التي تساهم بشكل واضح في مجالات التنمية الاجتماعية والأنشطة والأعمال الخيرية، وكذلك الشركات التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي في موطنها وفي المنطقة ككل.

وتضمنت معايير التصنيف مستوى الشفافية في المعلومات المالية من حيث العمليات ونتائج الأعمال، ونوعية برامج المسؤولية الاجتماعية المستدامة، والتواجد العالمي وحجم الشركة، وعدد سنوات نشاط الشركة، والتفاعل الاجتماعي، وأيّ من الشركات التابعة للمجموعة تتبنى نهجا استراتيجيا في تواجدها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والمبادرات الخيرية وحجم الإنفاق في مجالات المسؤولية الاجتماعية والنفقات العامة.

ونجحت شركة مجموعة عبد اللطيف العيسى القابضة «AAGH» منذ تأسيسها على يد الشيخ عبد اللطيف العيسى في الأربعينيات من القرن الماضي، في تحقيق تطور كبير لتتوسع انطلاقاً من تركيزها الأصلي على تجارة الأقمشة والمواد الغذائية. واليوم، تمثل شركة مجموعة عبد اللطيف العيسى القابضة «AAGH» شركة عملاقة متنوعة الاختصاصات تتجاوز إيراداتها السنوية 4 مليارات ريال سعودي ويعمل فيها نحو 3,000 موظف. وبالإضافة إلى استيراد ماركات عالمية في قطاع السيارات الى أسواق المملكة العربية السعودية. فقد أضافت الشركة أيضا خدمات صيانة السيارات وتمويلها وتأجيرها، كما عززت الشركة تنوع أنشطتها في مجال الاستثمار وتطوير الأعمال في المجالات الصناعية والعقارية.

وفي هذا الصدد قال ناصر القحطاني، الرئيس التنفيذي في شركة مجموعة عبد اللطيف العيسى القابضة «AAGH»: نعتز أن نكون في المرتبة العاشرة ضمن قائمة «أقوى 100 شركة تأثيرا في العالم العربي» التي تصدرها مجلة فوربس. نحن نثمّن القيم التي تضعها فوربس بعين الاعتبار كمعايير لتصنيف الشركات الناجحة في القرن الحادي والعشرين: الشفافية وحوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية. ونحن في شركة مجموعة عبد اللطيف العيسى القابضة نحرص دوما على الاستثمار في تطوير خدماتنا والبيئة المؤسسية لدينا، وبناء ثقافة المحاسبة والمسؤولية والشفافية والمعايير الإخلاقية، كما نحرص على أن يعمل جميع الموظفين بانسجام وكفاءة سعيا نحو تحقيق هدف مشترك».

وأضاف القحطاني: «أود بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر لجميع مجالس الإدارة العليا والادارات العليا في جميع شركات مجموعة عبداللطيف العيسى على جهودهم الدؤوبة وقيادتهم ورؤيتهم، وكذلك لموظفينا الذين يصل عددهم إلى 3,000 موظف على إخلاصهم وولائهم والتزامهم الدائم نحو تطوير أداء الشركة».

رئيس الرقابة المالية: لا وقف للتداول في بورصة مصر يوم 30 يونيو

القاهرة «رويترز» – قال أشرف الشرقاوي رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر إنه ليست هناك خطط لوقف التعامل في سوق المال يوم 30 يونيو الذي تدعو المعارضة لتنظيم احتجاجات حاشدة فيه مادامت البنوك تعمل بشكل طبيعي ووسائل الاتصالات متاحة للجميع.

ويأتي تصريح الشرقاوي بعد أن تكبدت البورصة المصرية خسائر جسيمة بسبب القلق مما ستسفر عنه الاحتجاجات المزمعة في 30 يونيو الذي يوافق الذكرى الأولى لتنصيب الرئيس محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين.

ورداً على سؤال بشأن مخاوف المستثمرين من اغلاق البورصة في حالة تدهور الوضع الأمني في مظاهرات 30 يونيو قال الشرقاوي في مقابلة مع رويترز «سنعمل بشكل طبيعي. لن يتم ايقاف التداولات في السوق مادامت البنوك تعمل بشكل طبيعي ووسائل الاتصالات متاحة للجميع.»

وتخطط العديد من الحركات الشبابية النابعة من انتفاضة 25 يناير كانون الثاني 2011 وبعض الأحزاب المصرية المعارضة لتنظيم مظاهرات حاشدة في نهاية الشهر للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة وللاحتجاج على سياسات الرئيس مرسي. ومنذ الإطاحة بمبارك تمر مصر باضطراب سياسي وتشريعي وقضائي وتدهور اقتصادي وانفلات أمني.

وقال الشرقاوي « قرار وقف السوق سهل جدا لكن قرار عودة التداولات بعد الايقاف هو الأصعب.»

وكانت البورصة المصرية أوقفت معاملاتها لمدة 38 جلسة في 2011 بسبب الاحتجاجات الشعبية العارمة التي أسفرت في نهاية المطاف عن تنحي مبارك عن الحكم. وشهد مقر البورصة المصرية آنذاك احتجاجات لصغار المستثمرين الافراد المطالبين بتأجيل عودة التداول في السوق خوفا من هبوط أسهمهم وتكبدهم لخسائر فادحة بسبب الاحداث السياسية.

ورداً على سؤال عن مدى استعداد الهيئة والبورصة لأي طوارىء قد تحدث يوم 30 يونيو قال الشرقاوي في المقابلة التي جرت بمكتبه على مشارف القاهرة «هناك العديد من الاجراءات التي يمكن اتخاذها لحماية السوق في حالة الاحتياج.»

لكنه رفض الخوض في تفاصيل هذه الاجراءات.

ووسط تدافع على البيع وجو من القلق والترقب هوى المؤشر الرئيسي لبورصة مصر 14.5 بالمئة خلال الاسبوعين الماضيين.

ويرى الشرقاوي أن تلك الخسائر ترجع إلى «حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتوقعات السلبية المبالغ فيها للسوق.»

وأدت الخلافات بين الرئيس مرسي ومعارضيه إلى موجات من الاضطرابات منذ أواخر العام الماضي مما يقوض الآمال في حدوث انتعاش اقتصادي في البلاد التي تعاني من مشكلات في الطاقة والاستثمارات وارتفاع عجز الموازنة ومعدل البطالة. وتواجه حكومة مرسي التي يصفها المعارضون بالضعف نقصا في السيولة وهبوطا في عائدات السياحة وتراجعا في احتياطيات العملة الصعبة وعجزا عن التوصل إلى اتفاق للحصول على قرض حيوي من صندوق النقد الدولي بسبب إجراءات التقشف المطلوبة.